اقامة وطن للشعب الفلسطيني. وبذلك، فان الاستفسار العربي حول ماهية هذا الوطن، أوروبياً، كان له ما يبرره. وقد رد الجانب الاوروبي بأن المجموعة الاوروبية اكدت ضرورة تخلي اسرائيل عن الاراضي العربية المحتلة بعد العام ١٩٦٧. ثم قدم الجانب الاوروبي، في جلسات الحوار، تأكيداً ادبياً بأنه لا يقصد الا ان يكون هذا الوطن في ارض فلسطين. وكان السؤال العربي هذا، والاجابة الاوروبية عليه، بقصد قطع الطريق على احاديث ترددت بشأن توطين الفلسطينيين خارج فلسطين.

وعند تفنيد المواقف الاوروبية من الابعاد السابقة للقضية الفلسطينية في الحوار العربي ـ الاوروبي، على ضوء المواقف العملية للمجموعة، وعلى سبيل المثال على ضوء ما يحدث في الامم المتحدة، فانه لا توجد صعوبة في الوقوف على مدى التناقض الذي يعتري تلك المواقف. فقد صوتت دول المجموعة في الخامس من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٠ على القرار الرقم ٣٥/١٦٩ للجمعية العامة، بشكل لا لبس فيه، بما يتناقض مع التزاماتها في جلسات الحوار، حتى ولو كانت تلك الالتزامات ادبية. وكان نص القرار المذكور يتمثل في اعادة تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وممتلكاته في فلسطين، وحقه في اقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وحقه في تقرير مصيره، فوقفت كل من المانيا الاتحادية وايرلندا والدانمرك ولوكسمبورغ وبريطانيا وهولندا وايطاليا ضد القرار، بينما اقتصر الموقفان، الفرنسي واليوناني، على الامتناع عن التصويت.

ولا يستطيع المرء سوى ان يذكّر بأن الموقف الاوروبي اثبت، في اكثر من مناسبة، مراقبته للجهود الاميركية والمواقف الاميركية من قضية فلسطين واضطلاعها بقضايا تسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي عموماً. فبنود القرار المشار اليه لا تتناقض مع المواقف الاوروبية المعلنة من قبل، فهي تؤيد حق الشعب الفلسطيني في العودة (القرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨) وحقه في تقرير المصير (خطاب كارينغتون في الجمعية العامة نيابة عن المجموعة في ايلول ـ سبتمبر ١٩٧٩)، كما ان المجموعة تؤيد اقامة الوطن الفلسطيني على ارض فلسطين، ولو حتى بصورة ادبية؛ فلا يوجد، اذاً، مبرر لتصويتها بالشكل السابق سوى شعورها بتمزق الوضع العربي عقب عقد اتفاقيتي كامب ديفيد، من ناحية، وعدم الرضى الاميركي عن الجهود الاوروبية، من ناحية اخرى. ان مثل هذه التناقضات الاوروبية هي التي دفعت البعض الى طرح السؤال حول جدوى استمرار الحوار السياسي دون ان يحقق تقدماً ملموساً بين الطرفين، العربي والاوروبي.

ومن المطالب العربية الى المحاورين الاوروبيين ضرورة تزويد الرأي العام الاوروبي بحقائق الموقف المتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي واتباع سياسة اعلامية منصفة من خلال المؤسسات الرسمية وغيرها. وهو أمر يجدر التنويه باهميته بالنظر للهيمنة الصهيونية على الوسائل الاعلامية في الغرب، مع ان التعريف بالقضية في الغرب يعتمد، اساساً، على الجهود العربية اكثر من اعتماده استدراك الجانب الاوروبي الرسمي في هذا المجال.

موقف متناقض

ان الخط البياني لموقف المجموعة الاوروبية من ابعاد القضية الفلسطينية صاعد في مجمله، ولكنه يسير بشكل متعرج وغير مستقيم. وثمة مفارقة غريبة تعتري الموقف الاوروبي هذا، مؤداها ان المجموعة تفرق، على ما يبدو، بين قضية فلسطين وقضية منظمة التحرير الفلسطينية. فالمجموعة تعترف للشعب الفلسطيني بحقه في تقرير المصير، ولكنها لم تعترف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد لهذا الشعب. والمنظمة، في المفهوم الاوروبي، ممثل للفلسطينيين وليست «الممثل الوحيد»! وهذا الموقف ينطوي على تناقض.